

الشركة المالية والصناعية المصرية

شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية

الساده / قطاع الافصاح

بعد التحية ،،،

-نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على ما ورد بتقرير مراقب الحسابات

الاجهاز المركزي للمحاسبات) على القوائم المالية المستقلة عن الفتره المنتهيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

الشركة المالية والصناعية المصرية

محمد ابراهيم عبد الرازق

محاسب / خالد إبراهيم عبدالرازق

مدير علاقات المستثمرين



القاهرة: ٢٣ - ٢٥ شارع شريف
ت: ٢٣٩٢٨٦٥١ فاكس: ٢٣٩٣٨٥٧٨
الإسكندرية: ١ شارع سان سابا
ت: ٤٨٦١٣٦٨ فاكس: ٠٣/٤٨٤٦٥٤٥

(مصانع أسبوط / منقباد)
ت: ٢٢٧٣٤٣٠ - ٠٨٨/٢٢٧٤٤٠
ت: ٢٢٧٢٧٧٧ رئيس قطاع المصانع
فاكس: ٠٨٨/٢٢٧٣٤٤٦

المركز الرئيسي ومصانع كفرالزيات (ص.ب ٣١٦١١)
ت: ٢٥٤٢١٠٠ - ٢٥٤٢٩٦٦ - ٢٥٤٢٥١٥ / ٠٤٠
فاكس: ٠٤٠/٢٥٤٢٧٧٣ E-mail:efic@efic-eg.com
Website:http://www.efic@efic-eg.com

الرد علي ما ورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية المستقلة
للشركة المالية والصناعية المصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ملحوظة (١)

- تم تقييم المخزون من الإنتاج التام البالغ نحو ١٦٣ مليون جنيهه بالتكلفة الصناعية وقد تلاحظ الاتي :
* مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحميل تكاليف الإنتاج بالزيادة بنحو ٦٨ مليون جنيهه قيمة تكاليف الطاقة غير
المستغلة بمصانع حامض الكبريتيك و السماد بالشركة مما أدى إلى تضخيم تكلفة الإنتاج التام وظهور قيمة
مخزون الإنتاج التام على غير حقيقته وذلك بالمخالفة للفقرتين (١٣-١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم
(٢) المخزون.

يتعين التصويب طبقاً لمعيار المحاسبة المشار إليه.

رد الشركة :

جاري الدراسة والتنفيذ طبقاً لما تسفر عنه الدراسة علماً بأنه جاري الإنتهاء من تطبيق نظام ERP
سيستم والذي يتم علي أثره توزيع التكلفة الفعلية لكل قسم علي مراكز التكلفة.

ملحوظة (٢)

* تم توزيع تكلفة مراكز الخدمات الإنتاجية البالغة نحو ١٢٤ مليون جنيهه بنسب ثابتة دون توزيعها وفقاً لمدى
استفادتها الفعلية و يتصل بذلك عدم وجود مراكز تكلفة انتاجية مستقلة لكل خط انتاجي على حدة، كما لم يتم
تحميل تكلفة السماد المحبب باسيوط بنصيبه من مراكز تكلفة الخدمات الانتاجية وفقاً للاستفادة الفعلية من
تلك المراكز حيث يتم توزيع تلك المراكز على تكلفة الحامض و السماد الناعم فقط .
يتعين وضع اسس سليمة لتوزيع المصاريف على مراكز التكلفة إحصائياً للرقابة واجراء التصويب اللازم .

رد الشركة :

- يتم توزيع تكاليف الخدمات الإنتاجية بنسب ثابتة علي مراكز التكلفة الإنتاجية (سماد ناعم - حامض
كبريتيك) طبقاً للاستفادة الفعلية التي قامت بإعداد هذه النسب اللجان المشكلة من تاريخ إنشاء الشركة ويتم
مراجعتها كل فترة وهي مراكز مستقلة .
- لا يتم تحميل أي مصروفات منها علي مراكز تكلفة السماد المحبب حيث أن السماد المحبب لا يستفيد من هذه
المراكز حيث أنها مراكز تكلفة مستقلة بذاتها ويوجد بها جميع التخصيصات اللازمة للعملية الإنتاجية .

ملحوظة (٣)

- قامت الشركة وكذا بعض عملاء السماد بالتصدير بنفسهم بنظام تصدير نهائي وليس بنظام الدروباك مما
يؤدي إلي عدم قيام الشركة بإسترداد رسوم الدروباك عن تلك الشحنات و التي بلغ ما أمكن حصره منها نحو
٧,٢١٨ ألف طن سماد خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ فضلاً عن قيام بعض العملاء بالتصدير بأسهمهم و عدم
إستيفاء متطلبات التنازل عن نموذج (١٣) لصالح الشركة طبقاً للفتوى الصادرة من مصلحة الضرائب بشأن
التصدير من خلال طرف ثالث مما يضيع على الشركة فرصة إسترداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة لها
عنها.



الشركة المالية والصناعية المصرية

يتعين تحقيق أسباب ما سبق و الرجوع على هؤلاء العملاء بقيمة الدروباك التي لم تستردها الشركة فضلا عن تحميل تكلفة الإنتاج بقيمة ضريبة القيمة المضافة غير المستردة لكلا من الكبريت والفوسفات المستخدم في إنتاج تلك الكميات ومراعاة ذلك الأمر عند التسعير في السنوات القادمة.
رد الشركة :

الشركة المالية هي القائمة بعمليات التصدير كاملة عن طريق فتح الشهادات التصديرية وإستخراج نماذج ١٣ بإسمها واسترداد رسوم الدروباك كاملة أما بالنسبة لعمليات التصدير عن طريق الغير فإنها كميات صغيرة جداً لإجمالي كميات التصدير وتقوم الشركة المصدرة بعمل تنازل عن كميات التصدير المصدرة لصالح الشركة المالية ولايضيع حق الشركة في الإسترداد ولايتم تحميل تكلفة الإنتاج بضريبة القيمة المضافة حيث يتم عمل تسوية سنوياً لكل سنة علي حدة (مرفق قيد التسوية) لعام ٢٠٢٢ .

ملحوظة (٤)

- قامت الشركة باسترداد نحو ٣٣٢ الف جنيه ضريبة قيمة مضافة (ما امكن حصره) خلال العام منها نحو ٢٢٦ الف جنيه ضريبه قيمه مضافه على الكبريت المستورد المستخدم في انتاج السماد المصدر نتيجته احتساب الضريبه المسترده على اساس معدل استخدام ١٣٧ كجم/ طن سماد في حين ان المستخدم الفعلي ١٢٨,٧ كجم / طن سماد هذا بخلاف الدروباك المسترد بالزيادة عن الكبريت المستخدم لذات النسب والتي يتعذر حسابها (مصنع اسيوط) وكذا نحو ١٠٦ الف جنيه ضريبة قيمة المضافة لخامة الكبريت المستخدمة في انتاج حامض الكبريتيك المباع بمصنع بكفر الزيات نتيجته احتساب معدل الاستخدام ٣٣٠ كجم كبريت/طن حامض في حين ان معدل الإستخدام الفعلي المستخدم بالشركة ٣٠٠ كجم / طن حامض .
يتعين التحقيق والتصويب مع حصر كافة المبالغ المسترده بالزيادة وتوريدها لمستحقيها.

رد الشركة :

يتم تسوية ضريبة القيمة المضافة المستخدمة في تكلفة إنتاج السماد طبقاً لمعدلات الإستخدام المصدرة من الجهة المختصة (الرقابة الصناعية) لتسوية الضرائب على الإستخدام ورد الضريبة حيث يتم التحميل علي التكلفة بالمعدل ٣٣٠ ك/ طن ورد الضريبة يتم بنفس المعدل الذي تم تحميله.

ملحوظة (٥)

- عدم ورود بعض نماذج (١٣) التي تفيد قيام الشركة بتصدير كمية مبيعات الحامض و السماد مما قد يؤدي إلى تحمل الشركة ضريبة قيمة مضافة عن تلك المبيعات والتي بلغت خلال العام المالي ٢٠٢٢ نحو ١,٨٢٣ مليون جنيه للحامض و نحو ١٥,١٧٢ مليون جنيه للسماد بخلاف غرامات التأخير عن تلك الضريبة , فضلا عن عدم التزام إدارة المبيعات (تصدير) بقرارات لجنة تنسيق المبيعات بشأن تحصيل قيمة ضريبة القيمة المضافة من بعض عملاء التصدير (سماد) لحين إحضارهم نماذج (١٣) الدالة على قيامهم بتصدير الكميات المشحونة لهم خارج البلاد .



الشركة المالية والصناعية المصرية

يتعين سرعة الحصول على تلك النماذج تجنباً لتحمل مبلغ ضريبة القيمة المضافة عن المبيعات الخاصة بها وما يتصل بها من غرامات وما لذلك من أثر على القوائم المالية.

رد الشركة :

تم الحصول على الجزء الأكبر من نماذج ١٣ لعام ٢٠٢٢ وجاري الحصول على باقي النماذج .

ملحوظة (٦)

مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن قيام الشركة بخصم ١,٥ مليون جنيه ضريبه القيمة المضافة على المدخلات بإقرار شهر ديسمبر ٢٠٢٠ عن كميته ٢١ ألف طن سماد ناعم ١٢% مباع لشركة السويس لتصنيع الاسمدة على اعتبار انها عملية تصدير عن طريق طرف اخر على الرغم من ورود نموذج ١٣ باسم شركة السويس لتصنيع الاسمدة عن تلك الكميات المصدره مما اضاع على الشركة :-

- استرداد رسوم الدروباك عن البضائع المعاد تصديرها بتلك الاقرارات.
 - تحمل ضريبه القيمة المضافة وفقا لسعر الجدل على اعتبار انها مبيعات محليه بخلاف عدم صحه خصم ١,٥ مليون جنيه ضريبه قيمه مضافه على المدخلات.
 - خساره فروق السعر بين المحلى والتصدير وكذا الغرامات والضريبه الاضافيه وذلك بالمخالفة لمتطلبات القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ و لانتهمما التنفيذيه وتعديلاتهم.
- يتعين تحقيق الامر وتحميل شركة السويس بتلك المبالغ.

رد الشركة :

تم تصدير الكميات المشار إليها عن طريق شركة السويس لتصنيع الأسمدة طبقاً للتنازل الوارد من شركة السويس لتصنيع الأسمدة لصالح الشركة المالية الوارد بيانها بعد :

١- تنازل عن كمية ١٥٠٠٠ طن سماد ناعم ١٢% موضوع نموذج ١٣ رقم ١١٢٦١ مؤرخ ٢٠٢٠/٠٨/٠٦ مرفق صورته.

٢- تنازل عن كمية ٦١٢٠ طن سماد ناعم ١٢% موضوع نموذج ١٣ رقم ١٢٤٧٩ مؤرخ ٢٠٢٠/٠٨/٣١ مرفق صورته.

ملحوظة (٧)

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضياع إيرادات على الشركة بنحو ٥,٨٥٠ مليون جنيه المتمثل في فرق السعر بين شهر سبتمبر ٢٠٢١ وشهر يناير ٢٠٢٢ (تاريخ الفاتورة) عن كمية نحو ٣٩ ألف طن سماد ناعم ١٢% (سلفة لشركة السويس) حيث تضمن التعاقد المبرم بين الشركة وشركة السويس أن يتم المحاسبة على تلك الكمية كمبيعات بسعر ١٤٨٥ جنيه للطن (سعر سبتمبر ٢٠٢١) حال عدم رد السلفة في حين ان سعر البيع الساري في يناير ٢٠٢٢ (تاريخ اصدار الفواتير الجديدة) ١٧٥٥ جنيه للطن، بالاضافه لما يرتبط بذلك من اثار على ضريبة القيمة المضافة في حالة البيع بسعر شهر يناير ٢٠٢٢ .

يتعين تحقيق الامر.

١



٢

رد الشركة :

لم يتم ضياع إيرادات علي الشركة علي النحو المشار إليه بالمحظوة.
- تم بيع كمية ٣٩٤٥٦,٢١ طن سماد ناعم لشركة السويس لتصنيع الأسمدة بناءً علي قرار لجنة تنسيق المبيعات بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/٠٢ حيث أن السلفة لم ترد حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وذلك طبقاً للأسعار المعمول بها مع العملاء بتاريخ إصدار الفواتير (٧ و ١٣ و ٢٠٢٢ / ١) بسعر ١٤٨٥ جنيه للطن سماد ناعم صب .
- وجدير بالذكر أن سعر السماد الناعم معياً للعملاء خلال الفترة من ٢٠٢١/١١/٠٤ حتي ٢٠٢٢/٠١/١٥ هو ١٦٣٥ جنيه للطن وباستنزال قيمة العبوات والخطاطة ما يعادل ١٥٠ جنيه للطن يكون سعر السماد الناعم صب ١٤٨٥ جنيه للطن وهو السعر الذي تم التعامل به مع شركة السويس لتصنيع الأسمدة .
- لم يتم التعامل مع العملاء علي أساس سعر الطن ١٧٥٥ جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٢ لقيامهم بالإعتراض علي هذا السعر وعلي أثر ذلك تم تخفيضه إلي ١٧١٥ جنيه للطن طبقاً لقرار لجنة المبيعات بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/١٦ .

ملحوظة (٨)

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة باسترداد ضريبة القيمة المضافة علي مبيعات السماد المصدرة البالغة نحو ١٧,٤ مليون جنيه عن السنوات ٢٠١٧ / ٢٠١٨ في ضوء المادة رقم ٢٢ من قانون الضريبة علي القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦ و المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية ذات القانون.
يتعين العمل علي استرداد تلك الضريبة في ضوء القانون المشار اليه .

رد الشركة :

تقدمت الشركة بطلب استرداد ضريبة القيمة المضافة علي مبيعات السماد المصدرة وقدرها ١٧,٤ مليون جنيه عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٨ وذلك للأسباب الآتية :

- تنص المادة (٣) من القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ علي أن سعر الضريبة (صفر) علي السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- تنص المادة (٥) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ علي تقديم المستندات الدالة علي التصدير بما في ذلك شهادة الصادر من الجمرک المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .
- تنص المادة (٢٢) من القانون علي أحقية المسجل في خصم ضريبة المدخلات .
- تنص المادة (٢٧) من اللائحة علي احقية المسجل في الخصم بنسبة المبيعات الخاضعة .
- تنص المادة (٣٠) من القانون والمادة (٣٥) من اللائحة علي أحقية المسجل في رد الضريبة السابق تحميلها علي السلع المصدرة بالشروط الواردة بها وبموجب شهادة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين بأحقية المسجل في رد الضريبة .

- قامت الشركة بالتعاقد مع مكتب متخصص في إنهاء إجراءات تسوية قيمة ضريبة القيمة المضافة علي مبيعات السماد المصدر لعام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ والبالغة نحو ١٧ مليون جنيه والذي قام بدوره بمخاطبة الإدارة العامة للبحوث الضريبية قطاع الشؤون التنفيذية لإصدار خطاب بغرض تحديد معدلات الإستخدام ونسب الهالك من الخامات (الكبريت-الفسفات-حامض الفسفوريك) المستخدمة في إنتاج السماد السوبر فوسفات أحادي بالخطاب رقم ١٩١٥ مؤرخ ٢١/٠٥/١٧ وقد قامت الإدارة العامة للبحوث الضريبية تحويل الملف إلي الهيئة العامة



[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

الشركة المالية والصناعية المصرية

للرقابة الصناعية لإعداد تقرير في هذا الشأن وقد قامت الهيئة العامة للرقابة الصناعية بزيارة مقر الشركة المالية والصناعية المصرية والإطلاع علي كافة العينات والتركيزات التي يتم إستخدامها ومعدلات الإستخدام وإعداد التقرير بالمعدلات المطلوبة والنسب المستخدمة وتم إعداد التقرير ومخاطبة الإدارة العامة للبحوث الضريبية به والتي بدورها قامت بمخاطبة مأمورية المركز الضريبي لكبار الممولين.

ملحوظة (٩)

- قامت الشركة بصرف نحو ٢,٢٥٨ مليون جنيه و نحو ٢,٢٢٠ مليون جنيه علي الترتيب حافز حسن اداء لكلا من شركة العالمية للأسمدة والمستلزمات وشركة أوسكار للتنمية الزراعية رغم عدم تحقيقهم لنسبة المبيعات المستهدفة المقدرة بـ ٩٠% وفقا للعقود المبرمة معهم ، حيث بلغت النسب الفعلية للمبيعات ٥٤% و ٥٧% علي التوالي من المستهدف .
يتعين التحقيق و أسترداد ما تم صرفه بالخطا .

رد الشركة :

- يتم إعداد خطة المبيعات للشركة لعام ٢٠٢٢ بكمية ٤٥٠ ألف طن سماد سوبر فوسفات ١٢% وهو المستهدف لتحقيقه خلال العام سواء للعملاء قطاع خاص و جمعيات و شركة السويس .

- وبإنهاء العام يتم عرض المنفذ من الخطة علي لجنة تنسيق المبيعات لإتخاذ مآتراه في هذا الشأن - وقد تم هذا الأمر بعرض التنفيذات خلال عام ٢٠٢٢ من العملاء قطاع خاص والجمعيات وشركة السويس لتصنيع الأسمدة علي لجنة تنسيق المبيعات بمحضرها رقم ٤٦ مؤرخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ كما هو موضح بصدر هذا المحضر وعلي أثر ذلك قامت اللجنة بمنح الميزة المقررة بالمحضر.

- هذا وقد تم منح العملاء الشركة العالمية للأسمدة وشركة أوسكار للتنمية حافز حسن أداء علي ضوء التنفيذات الفعلية لهما بقرار لجنة المبيعات المشار إليه أعلاه حيث أن اللجنة هي صاحبة الإختصاص طبقا للمادة ١٦ من اللائحة التجارية للشركة التي تنص علي (يحدد العضو المنتدب أو اللجنة العليا للمبيعات الأحوال التي يمنح فيها الخصم والسماح والعمولات علي المبيعات ونسبتها) .

- وقد أعطيت هذه الميزة للعميلان المذكورين بناءً علي السياسة البيعة المتبعة للشركة لتحقيق خطة المبيعات وحفاظا علي إستمرار التعامل مع العميلان للعام القادم لما لهما من تعامل جيد مع الشركة خلال الأعوام السابقة .

- وأن البديل لتوزيع هذه الميزة يتم عن طريق توزيع الميزة كشرائح وله عيوب يضر بمصالح الشركة ويعطي تحكماً لكبار العملاء بسوق الأسمدة .

ملحوظة (١٠)

- تم تحميل المصروفات بمبلغ ٩٠ ألف جنيه تكاليف الرقابة الخاصة بالجهاز المركزي للمحاسبات للعام المالي ٢٠٢٢ دون سدادها ليصل إجمالي مسدقات الجهاز الظاهرة بدفاتر الشركة نحو ٨٢٠ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .



الشركة المالية والصناعية المصرية

يتعين سداد مستحقات الرقابة وفقا للمطالبات الواردة من الجهاز حيث أنها تمثل إيرادات سيادية للدولة وتتضمنها الموازنة العامة للدولة.

رد الشركة :

صدرت فتوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ٢١/٢/٠٢٠١٢ الى عدم أحقية الجهاز المركزي للمحاسبات بأن يتقاضى مقابلا عن هذه المراجعات من الجهات الخاضعة لرقابته " لأن الجهاز المركزي للمحاسبات نشأ كجهاز فنى متخصص فى مراجعه الميزانيات والحسابات لتحقيق رقابه الدولة على أموالها وأموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص التى قدر المشرع بسط رقابه الجهاز عليها لتعلق أغراضها بتحقيق منفعه عامه ، والأصل أن الجهاز لا يتقاضى مقابلا عن هذه المراجعات الماليه من الجهات الخاضعة لرقابته ، إذ أن الغرض مما خصه به المشرع من أعمال لا ينصرف الى تحقيق خدمه خاصه لهذه الجهات وإنما القصد هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات المنفعة العامه وغيرها من الجهات التى تخضع لرقابته وفقا لقانونها الخاص. وجاري إعداد مذكرة تفصيلية للعرض على الجمعية العامة لقسمى للفتوى والتشريع بشأن مدى أحقية الجهاز المركزي في استيداء مقابل عن قيامه مراجعة أعمال الشركة .

ملحوظة (١١)

- نرى كفاية المخصصات المكونه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لمقابلة الالتزامات المحتمله .
- تحملت الشركة نحو ٥٦٧ الف جنيه وذلك ما امكن حصره لعامى ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ تتمثل فى رسوم محافظة على البيئة لصالح المورد / شركة النصر للتعددين ويتم الخصم منذ سنوات دون الوقوف على اسباب ذلك .

يتعين البحث والدراسة للوقوف على صحة تحمل الشركة تلك المبالغ .

رد الشركة :

تم مخاطبة شركة النصر للتعددين فى هذا الخصوص بموجب خطاب من شركتنا مؤرخ ٢٠٢٣/٠٢/١٥ المرفق صورته .

ملحوظة (١٢)

- تضمن حساب المزايا العينية نحو ١,٠٨٧ مليون جنيه قيمة الدعم المقدم للنادى الرياضى للعاملين بالشركة يتعين العرض على الجمعية العامة العادية للشركة كالمتبع فى السنوات السابقة .

رد الشركة :

سيتم العرض على الجمعية العامة العادية للشركة كالمتبع فى السنوات السابقة .



ملحوظة (١٣)

- ضياع إيرادات على الشركة نتيجة تثبيت سعر الصرف و تحصيل القيمة بالجنية المصري لبعض عملاء التصدير بقرار لجنة تنسيق المبيعات حيث تبين ارتفاع سعر الصرف الرسمي في تاريخ البيع والسداد عن سعر الصرف الذي تم تثبيته بقرار اللجنة .
يتعين إعادة دراسة سعر الصرف والسداد بالدولار لتعظيم إيرادات الشركة وتوفير سيولة بالدولار لمواجهة التزاماتها.
رد الشركة :

سيراعي ذلك مستقبلاً .

ملحوظة (١٤)

- تضمنت الإيرادات المتنوعة نحو ٤,٤ مليون جنية بالخطأ قيمة ٥٠ % من مكافأة ممثلي الشركة في مجلس إدارة السويس لتصنيع الأسمدة المقررة من حساب توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٢ وصحتها تحميل الإيرادات بكامل القيمة البالغة نحو ٨,٨ مليون جنية مع تحميل المصروفات بما تم صرفه لممثلي الشركة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية و لم يتم مراعاة الأثر على ضريبة الدخل المستحقة و ضريبة كسب العمل بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و تعديلاته و لائحته التنفيذية .
يتعين الالتزام بالمعيار و القانون المشار إليهما و مراعاة الأثر على القوائم المالية والاقرار الضريبي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .

رد الشركة :

- تم تكليف شركة السويس لتصنيع الأسمدة بصرف ٥٠% من قيمة مكافأة أعضاء مجلس إدارتها "ممثلي الشركة المالية" مباشرة بناءً علي قرار مجلس إدارة الشركة المالية رقم ٢٠١٩/١٣٥ وال ٥٠% الباقية تحصل عليها الشركة المالية .
- وبصفة عامة لم يتأثر الوعاء الضريبي إذ قامت شركة السويس برد مكافأة العضوية سواء التي حصل الأعضاء مباشرة أو التي حصلت عليها الشركة المالية لوعاء الضريبة عملاً بحكم المادة "٥٢" من قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إذ تتحمل الشركة ضريبتها ضمن وعاء الضريبة علي أرباح الأشخاص الاعتبارية ولا تخضع للضريبة علي المرتبات وما في حكمها طبقاً لحكم المادة "٩" من ذات القانون.

ملحوظة (١٥)

- لم يتم خصم نحو ٤,٨٩٩ مليون جنية من صافي الربح طبقاً لاحكام المادة رقم (١٣٤) من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بتخصيص نسبة ١% من صافي ارباح الشركة لصالح صندوق تمويل التدريب والتأهيل وفقاً لإفادة الشركة بعدد من قرارات الشركة المشار إليها على الشركة استناداً الى ان خضوعها للائحة خاصة للعاملين بها ومدرج بها نظام تدريبي خاص بالعاملين طبقاً للائحة ، علماً بأن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انتهت في فتواها بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٩ ملف رقم (٧٤٨/٢/٣٧) بالالتزام بالمادة المشار إليها دون ان ينال من ذلك ان الشركة لديها نظام تدريبي خاص بها وتقوم بتدريب عمالها ، او انها قد



الشركة المالية والصناعية المصرية

وضعت تنظيماً لعمالها يفوق المزايا التي يقدمها صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية بوزارة القوى العاملة حيث ان نص المادة المشار اليها لم يتضمن اي استثناءات .
يتعين تطبيق صحيح القانون منذ سريانه حتى تاريخه .

رد الشركة :

بالاطلاع علي احكام محكمة النقض تبين انه من المستقر عليه بقضاء محكمة النقض ان ما تصدره الشركات من لوائح متعلقة بنظام العاملين بها هي الأساس في تنظيم علاقات العاملين بهذه الشركات بحيث تنطبق عليهم احكامها ولو تعارضت مع احكام قانون العمل او أي قانون اخر وان الرجوع الي احكام قانون العمل لا يكون الا فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون او اللوائح الصادرة تنفيذاً له

الطعن رقم (٩٨٩٢) لسنة (٨٢ق) جلسة ٢٠١٧/٧/٦

هذا فضلاً الي ما انتهت اليه فتوي مجلس الدولة في الملف رقم (١١١/٢/١٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٨ .

حيث انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع الي عدم احقية وزارة القوى العاملة في اسناد نسبة (١%) من صافي الأرباح سنوياً لصندوق تمويل التدريب والتأهيل .
وايضاً الفتوي في الملف رقم (٢٣٩/١/٤٧) الصادرة بجلسته ٢٠٠٧/٢/٢١ حيث انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوي والتشريع الي عدم التزام شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية بأداء النسبة المنصوص عليها بالمادة رقم (١/١٣٤) من قانون العمل المشار اليه .

ولاسيما ان الشركة المالية والصناعية المصرية يوجد بها لائحة تدريب خاصة بالشركة في (الباب الحادي عشر) من لائحة الشركة الداخلية والتي تم النص عليها في المادة رقم (١٩٢) علي انه "تشكل لجنة عليا للتدريب بالشركة برئاسة العضو المنتدب وعضوية ثلاثة علي الأقل من رؤساء القطاعات "

كما انه توجد ميزانية خاصة بالتدريب ووضع خطة للتدريب ومتابعة تقييمه .

ونصت المادة رقم (٢٢٣) من اللائحة علي انه عند اختيار المدرب يجب ان يكون حاصلأ علي درجة علمية او خبرة عملية تتلائم مع مستوى الموضوع التدريبي .

ومما هو جدير بالذكر انه تم انتداب عدد من الجهات المتخصصة لعقد دورات تدريبية لجميع العاملين بالشركة المالية والصناعية المصرية بموجب محاضرات طوال العام هذا من الناحية

الشركة المالية والصناعية المصرية

النظرية ، اما من الناحية العملية فإنه يتم الاستعانة بذوي الخبرات الحرفية والصناعية لتدريب العاملين بمصانع الشركة المالية ، مما نتج عنه الارتقاء بمستوي الشركة وزيادة انتاجها .

هذا ولما كان النص القانوني محل الرأي محل نزاع امام المحكمة الدستورية منذ عام ٢٠٠٩ وعلي هذا النحو تم تعليق تنفيذه وان كانت المحكمة الدستورية قد حكمت بدستورية نص المادة رقم (١٣٤) من قانون العمل الا انه لم يتخذ أي قرار نحو آليته تنفيذ نص المادة رقم (١٣٤) فقرة (١) من قانون العمل

هذا من جانب ومن جانب اخر فإن الشرع انشأ هذا الصندوق ليقوم بتوفير خدمات قدر انه لا مناص عن تمتع أي عامل بها واذا قدر ايضاً ان ليست كل المنشآت القائمة علي قدر سعة يتيح لها الاضطلاع بتقديم تلك الخدمات للعاملين لديها فقد انشأ هذا الصندوق ليقوم بهذه المهام عن المنشآت الخاضعة لأحكامه فإذا تبين ان ثمة منشآت تستطيع توفير تلك الخدمات علي نحو افضل مما يوفره هذا الصندوق حتي لا يزاحموا غيرهم من اقرانهم العمال بمنشآت اخري لا يتوفر فيها من يوفر لهم تلك الخدمات مما يحقق صوالح الفئات الأخرى من العمال ويضمن عدم ايلولة خدمات هذا الصندوق لمن ليسوا في حاجة لها .

هذا ولما كانت الشركة المالية والصناعية قد وضعت برنامج للتأهيل وتدريب العمالة لديها طبقاً لما تم ذكره .

مما سبق يتضح :

عدم سريان نص المادة رقم (١٣٤) فقرة (١) من قانون العمل علي الشركة حيث ان الشركة تخضع لللائحة خاصة للعاملين بها ومدرج بها نظام تدريبي خاص بالعاملين طبقاً لللائحة .

ملحوظة (١٦)

- لم نواف بالقوائم المالية المجمعة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالمخالفة للمادة ١٠٥ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

نوصي موافاتنا بالقوائم المالية المشار إليها بالالتزام بالقانون المشار إليه.

رد الشركة :



ملحوظة (١٧)

- بلغ رصيد الالتزامات المتداولة نحو ٧٩٩ مليون جنيه منها سحب على المكشوف بنحو ٥٢٢ مليون جنيه بالإضافة لضريبة الدخل بنحو ١١٤ مليون جنيه ، مما يستلزم مراعاة المادة رقم ٤٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته عند اقرار مشروع التوزيع المقترح .

رد الشركة :

تقوم الشركة حالياً بدراسة وتحليل الهيكل التمويلي للشركة وسبل توفير السيولة اللازمة لتقليل السحب على المكشوف لتجنب الأعباء التمويلية .

ملحوظة (١٨)

- بلغ حجم الإستثمار في مشروع مجمع المالية بالعين السخنة منذ عام ٢٠٠٨ حتي ديسمبر ٢٠٢٢ نحو ٢٣٠ مليون جنيه هذا وقد قرر مجلس إدارة الشركة بجلسته في ٢٠٢١/٨/٢٩ إستكمال تركيب وحدات المشروع بقيمة تقديرية نحو ٧٠ مليون جنيه ، إلا أنه تم تنفيذ ما قيمته ٤٢ مليون جنيه بنسبة ٦٠% دون موافقتنا بدراسة جدوى للمشروع رغم افادة الشركة انه من المنتظر الإنتهاء من المشروع بنهاية عام ٢٠٢٢ الا ان ذلك لم يتم حتى تاريخه كما لم يتم تسجيل أرض المشروع بأسم الشركة لما يعرضها لمخاطر السحب.. يتعين تحقيق الامر وموافقتنا بدراسة جدوى المشروع .

رد الشركة :

سيتم البدء في إجراء تجارب التشغيل إعتباراً من ٢٠٢٣/٠٣/٠١ إن شاء الله ومع بداية التشغيل ستقوم الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل أرض المشروع .

ملحوظة (١٩)

- لم يتم حصر كل الهياكل المتهاكلة والتي لم تعد تصلح للعمل والخاصة بوحدة السماد المحبب بكفر الزيات المتوقفة منذ عام ٢٠٠٩ بناء على قرار محافظة الغربية .
نوصي بسرعه حصر كل الهياكل المتهاكلة الخاصة بالوحدة المذكورة والتصرف الاقتصادي فيها .
رد الشركة :

جاري حصر الهياكل المتهاكلة الخاصة بوحدة السماد المحبب بكفر الزيات وسوف يتم التصرف الاقتصادي فيها فور إنتهاء هذا الحصر .

ملحوظة (٢٠)

- تضمن مخزن قطع الغيار بمصنعي الشركة اصناف راكده بتكلفة بنحو ١,٦ مليون جنيه طبقاً لحصر الشركة تم تقييمه وفقاً للقيمة السوقية بنحو ٦٢٥ الف جنيه ولم يتم حساب انخفاض له بنحو ١,٠٢ مليون جنيه .
نوصي بضرورة التصرف الاقتصادي بها .



رد الشركة :

جاري إجراء التصرف الإقتصادي لقطع الغيار الراكدة.

ملحوظة (٢١)

- تضمنت الأرصدة المدينة لعملاء السداد المحلي أرصدة متوقفة منذ سنوات بلغت نحو ١٧,٩ مليون جنيه يرجع تاريخ اقدمها إلي عام ٢٠١٩ و متداول بشأنها قضايا وصدر فيها أحكام قضائية لصالح الشركة ، فضلا عن أرصدة متوقفة لعملاء الأحماض المحلي بكفر الزيات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٩٠ ألف جنيه .

يتعين العمل على سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وكذا بحث الارصدة المتوقفة و إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

رد الشركة :

تقوم الشركة بالمتابعة في سرعة تنفيذ الأحكام في القضايا المذكورة لإستيداء مستحقات الشركة طرف هؤلاء العملاء .

ملحوظة (٢٢)

- تضمنت الأرصدة الدائنة لحساب عملاء تحت التسويه إيداعات نقدية بحسابات الشركة بالبنوك لم يستدل على الجهات المودعة لها بلغت وفق حصر الشركة ٢٨٢ ألف جنيه منها نحو ١٦٩ ألف جنيه مبالغ يرجع تاريخ بعضها إلي عام ٢٠١٩ .

يتعين بحث تلك المبالغ و إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك لما له من أثر على أرصدة العملاء .

رد الشركة :



جاري البحث عن هذا الرصيد وسوف يتم إجراء التسويات اللازمة علي ضوء نتيجة البحث .

ملحوظة (٢٣)

- مازالت الارصدة الدائنة تتضمن نحو ١,٦٠٣ مليون جنيه رصيد دائنوا توزيعات مرحل منذ سنوات سابقة .

نوصي بدراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة .

رد الشركة :

هذا المبلغ مرحل من سنوات سابقة و المستندات لدى النيابة العامة في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ كفر الزيات المرفوعة ضد رئيس القطاع المالي الأسبق للشركة و ستقوم الشركة بالمتابعة في هذا الشأن .

ملحوظة (٢٤)

- بلغ رصيد الموردين فواتير مستحقة نحو ٦,٥٠٥ مليون جنيه رصيد يخص موردين بعضهم متوقف والآخر لم يتم موافاة الشركة بفواتيرهم منها نحو ١,٩٥٣ مليون جنيه ارصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات .
يتعين بحث موقف الارصدة المتوقفة و إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

رد الشركة :

- جاري بحث موقف الأرصدة المتوقفة بمبلغ ١,٩٥٣ مليون جنيه .

ملحوظة (٢٥)

- عدم قيام الشركة باسترداد نحو ٧٨٨ ألف جنيه قيمة أمانات جمارك على الرغم من صدور حكم في صالح الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٨ بالزام مصلحة الجمارك برد المبلغ المذكور بالإضافة إلي ٤ % فوائد من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد.

يتعين العمل على سرعة إسترداد تلك المبالغ شاملة فوائد التأخير.

رد الشركة :

قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٥٠٦٦ لسنة ٢٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالإسماعيلية وصدر الحكم بجلسة ٢٠٢١/١٠/١٨ بالزام مصلحة الجمارك برد المبلغ المذكور مضافاً إليه ٤% فوائد تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد .
قام القطاع القانوني بالسير في إجراءات تحصيل المبلغ وإعلان السيد الدكتور/ وزير المالية ورئيس مصلحة الجمارك ومدير عام جمارك الأدبية بالسويس عن طريق هيئة قضايا الدولة بالإسماعيلية وتم سداد رسوم التنفيذ وجاري إستكمال إجراءات التنفيذ .

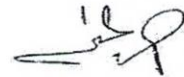
ملحوظة (٢٦)

- لم نقف على ما استجد من إجراءات لتنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ كفر الزيات ضد رئيس القطاع المالي الأسبق بأحقية الشركة في رد مبلغ ٢٨,٥ مليون جنيه التباين اختلاسه و تغريمه بمبلغ مساو له .

تعين موافاتنا بما استجد من إجراءات في هذا الشأن .

رد الشركة :

تقدمت الشركة المالية الى ادارة تنفيذ الأحكام بمحكمة جنايات طنطا (الجهة المنوط بها تنفيذ الحكم) بالحكم الصادر لصالح شركتنا في القضية رقم ٩٧١٨ لسنة ٢٠١٣ و هناك متابعة من جانب القطاع القانوني بالشركة لاتمام اجراءات التنفيذ - علماً بأن الشركة قامت بمخاطبة وزارة الداخلية بالخطاب



الشركة المالية والصناعية المصرية

المؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٢ لسرعة تنفيذ الحكم - وتم ارسال خطاب الى السيد اللواء وزير الداخلية وخطاب للسيد اللواء مساعد وزير الداخلية مؤرخين ٢٠٢١/٠٣/٢٩ ، ٢٠٢١/٠٨/١٧ .

قام القطاع القانونى بتقديم صورته من الحكم سالف الذكر مزيله بالصيغه التنفيذيه للإدارة العامه لتنفيذ الأحكام أكثر من مره فى كلا من طنطا ، القاهره ، كفر الزيات كما تم إرسال العديد من الإستغاثات إلى كلا من السيد اللواء/ وزير الداخليه والسيد اللواء / مساعد وزير الداخليه لتنفيذ الأحكام وأخرها بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ المرفق صورته .



رئيس مجلس الإدارة

مهندس/ عبد العال البنا

رئيس القطاع المالي

محاسب/ أحمد الشحات غنيم